– ثبات مستوى المعرفة الفنية داخل كل دولة مع إمكانية إختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.

– ثبات نفقات الانتاج لكل من السلعتين موضوع التبادل، أي أن تكلفة إنتاج الوحدة لاتتغير تبعا لتغير حجم الانتاج و بذلك فالإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة.

ب – تحليل نظرية النفقة النسبية لديفيد ريكادو

إذا كانت النفقة المطلقة هي عبارة عن عدد من وحدات العمل اللازمة لإنتاج السلعة فالنفقة النسبية هي نفقة سلعة مقارنة بنفقة سلعة أخرى، أي عبارة عن مقارنة نفقتين مطلقتين لسلعتين شرط أن تكون هاتان السلعتان في بلد واحد بعد هذا يقرر ريكاردو أنه يكفي في التبادل الداخلي الذي يتم في داخل كل دولة أن يكون هناك اختلافا بين النفقات المطلقة حى يتم التبادل الدولي فالعبرة في إختلاف النفقات النسبية و ليس إختلاف النفقات المطلقة.

ولتوضيح النظرية نستعين بالمثال التالي، الذي أورده ريكاردو في نظريته والذي يدور حول إنتاج كل الجزائر والأردن لسلعتين هما النبيذ والقماش وكما يأتي :

الجدول رقم 04: نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

	العصير	القماش	معدل التبادل الداخلي	
			العصير بالنسبة للقماش	القماش بالنسبة للعصير
الجزائر	60 ساعة عمل/ الوحدة	80 ساعة عمل/ الوحدة	0.75=80/60	1.33=60/80
الأردن	120 ساعة عمل/ الوحدة	100 ساعة عمل/ الوحدة	1.2=100/120	0.83=120/100

المصدر من إعداد الباحث

يتبين من بيانات الجدول أعلاه، أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في انتاج السلعتين، ووفقا لنظرية الميزة المطلقة لأدم سميث لا تقوم بين الدولتين تجارة دولية، وهو مايوضح لنا أن نظرية الميزة المطلقة غير كافية لتفسير قيام التجارة الخارجية ، غير أن ريكاردو يرى العكس حيث انه من مصلحة كل بلد أن يتخصص في إ نتاج السلعة التي يتميز فيها بتكلفة إنتاج أقل نسبيا مقارنة بتكلفة بغيرها من الدول الأخرى.

ويمكن حساب التكلفة النسبية لكل سلعة كمايلي:

1-حساب التكلفة النسبية لانتاج العصير

أ- الجزائر

التكلفة النسبية لانتاج وحدة من العصير =التكلفة المطلقة لإنتاج العصير/التكلفة المطلقة لإنتاج القماش

80/60 = 0.75 =وحدة من القماش.

أي أن تكلفة انتاج وحدة واحدة ن العصير في الجزائر تساوي تكلفة انتاج 0.75 وحدة من القماش.

ب -الأردن

التكلفة النسبية لانتاج وحدة من العصير =التكلفة المطلقة لإنتاج العصير/التكلفة المطلقة لإنتاج القماش.

100/120=1.2 =وحدة من القماش.

أي أن تكلفة انتاج وحدة واحدة من العصير في الأردن تساوي تكلفة انتاج 1.2 وحدة من القماش.

خلاصة :

كلفة انتاج العصير بالنسبة للقماش في الجزائر أقل من كلفة انتاجه في الأ دن 0.75 <1.2

2-حساب التكلفة النسبية لإنتاج القماش

أ -الجزائر

التكلفة النسبية لانتاج وحدة من القماش =التكلفة المطلقة لإنتاج القماش/التكلفة المطلقة لإنتاج العصير

60/80 = 1.33 =وحدة من العصير.

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القماش في الجزائر تساوي تكلفة انتاج 1.33وحدة من العصير.

ب -الأردن

التكلفة النسبية لانتاج وحدة من القماش =التكلفة المطلقة لإنتاج القماش/التكلفة المطلقة لإنتاج العصير

120/100=0.83 =وحدة من عصير.

أي أن تكلفة انتاج وحدة واحدة من القماش في الأردن تساوي تكلفة انتاج 0.83 وحدة من العصير.

خلاصة : **كلفة انتاج القماش بالنسبة للعصير في الأردن أقل من كلفة انتاجه في الجزائر**

1.33 >0.83

وهذا سيكون من مصلحة الجزائر التخصص في انتاج العصير لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر بالمقارنة مع الأردن. أما هذه الاخيرة فإن فمن مصلحتها التخصص في انتاج القماش لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر بالمقارنة بالجزائر، حيث أنه ليس في مصلحة هذه الأخيرة أن تتخصص في إنتاج القماش على الرغم من أن التكلفة المطلقة لإنتاج هذا الأخير أقل من تكلفتها المطلقة في الأردن ، وذلك كون أن التكلفة النسبية لإنتاج القماش في الجزائر أكبر منها في الأردن. ويتم التبادل الدولي بينهما على أساس وحدة بوحدة من ثمة يتحقق مكسب من قيام التجارة الدولية لكل من الدولتين، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول قم 05: المكاسب التي حققتها الدوليتن من قيام التجارة الدولية بينهما

بيان	وضع الجزائر	وضع الأردن
قبل قيام التجارة الدولية	تقوم الجزائر بإنتاج وحدة عصير + وحدة قماش بتكلفة (60+80) 140 ساعة عمل	تقوم الأردن بإنتاج وحدة عصير + وحدة قماش بتكلفة (120+100) 220 ساعة عمل
بعد قيام التجارة الدولية	تتخصص الجزائر في إنتاج وحدتي من العصير قدرها (60*2) 120 ساعة عمل.	تتخصص الأردن في قماش وحدتي من العصير بتكلفة قدرها (100*2) 200 ساعة عمل.
يتم التبادل الدولي على أساس مبادلة وحدة بوحدة	بعد قيام التجارة الدولية يصبح لدى الجزائر وحدة عصير + وحدة قماش قدرها 120 ساعة عمل.	بعد قيام التجارة الدولية يصبح لدى الأردن وحدة عصير + وحدة قماش قدرها 200 ساعة عمل.
المكسب المتوقع من قيام التجارة الدولية	20 ساعة عمل	20 ساعة عمل

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من بيانات الجدول اعلاه أنه في حالة عدم تخصص الجزائر في انتاج العصير فإنه ستتكلف 140ساعة عمل لإنتاج وحدة من العصير وحدة من القماش– قبل قيام التجارة الدولية– في حين لو تخصصت في إنتاج العصير فإنها ستتكلف 120 وحدة عمل للحصول على وحدة عصير منتجة لديها ووحدة قماش نتيجة التبادل مع محدة من العصير – بعد قيام التجارة الدولية – كذلك الحال بالنسبة الاردن ففي حالة عدم تخصصها في إنتاج القماش فستتكلف 220ساعة عمل لإنتاج وحدة من العصير وحدة من القماش – قبل قيام التجارة

الدولية- في حين لو تخصصت في إنتاج القماش فإنها ستتكلف 200 ساعة عمل للحصول على وحدة قماش منتجة لديها ووحدة عصير نتيجة التبادل مع وحدة من القماش – بعد قيام التجارة الدولة.

وهكذا فإن التخصص أفاد الدولتين حيث ربحت كلاهما من التجارة الدولية – تم توفير 40 وحدة عمل:20 لصالح الجزائر و 20 لصالح الأردن- وهذا بفرض أن التبادل يتم محدة عصير مقابل وحدة قماش.

وعموما ترى النظرية أن اختلاف النفقات النسبية يؤدي إلى تخصص كل دولة تخصصا كاملا في إنتاج السلعة التي لها تفوق نسبي فيها، وتقوم بتصدير الفائض عن استهلاكها إلى الدولة التي لها عجز فيها هذا من جهة، و من جهة أخرى تقوم باستيراد السلعة التي تعاني من تخلف نسبي في إ نتاجها.

إذ نجد أن الجزائر تتمتع بتفوق نسبي في إنتاج العصير وتعاني من تخلف نسبي في إنتاج القماش و العكس بالعكس لدى الردن بخصوص انتاج مادة القماش.

الذي على هذا الأساس يتكون هيكل التجارة الخارجية، حيث تقوم الجزائر بالتخصص في إنتاج العصير كونها سلعة التفوق النسبي لدبها، وتستورد المنسوجات كونها سلعة التخلف النسبي لديها.

وبناً على ذلك فإن هيكل صادرات الدولة يتكون من مجموعة سلع التفوق النسبي أي السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل. اما هيكل الواردات فتتكون من مجموع سلع التخلف النسب، وهي السلع لو قامت لإنتاجها لكانت نفقاتها النسبية أعلى. إن هيكل التخصص هذا من شأنه أن يعمل على توجيه التجارة الخارجية وفقا للنظرية الكلاسيكية التي ترى بأن اختلاف النفقات النسبية يعتير شرطا ضروريا وكافيا لقيام التبادل الدولي.[6]

حالة تساوي النفقات النسبية:

إن تساوي النفقات النسبية، لا يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية ولتبيان ذلك ورد المثال التالي:

[6] العايب وليد، ولحلو بخاري، اقتصاديات البنوك و التقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013 ، ص:10.

الجدول رقم 06: نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

	القماش (1)	القمح (2)	معادل التبادل الداخلي
فرنسا (1)	40سا	20سا	0.5 = 40/20
انجلترا (2)	30سا	15 سا	0.5 = 30/15
معدل التبادل الخارجي	0.75 = 40/30	0.75 = 20/15	

تساوي معدلات التبادل الداخلية في كل من البلدين يعني إنعدام الميزة النسبية لأي منهما وبالتالي تنعدم مصلحتها من التبادل فلا تقوم التجارة الخارجية والعكس صحيح. فكلما اختلفت معدلات التبادل الداخلية كلما أعطت مبررات لقيام التجارة الدولية.

ج– الانتقادات الموجهة لنظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو

على الرغم من بقاء هذه النظرية كأساس لتفسير التجارة الخارجية بين الدول لمدة طويلة، إلا أن الانتقادات بدأت توجه إليها منذ بداية الحرب العالمية الأولى. وفي مايلي أهم الانتقادات:[7]

- **المغالاة في التبسيط :**

ان افتراض وجود دولتين في التبادل الدولي وسلعتين قابلتين للتبادل قد ابعد النظرية كثيرا عن الواقع الذي تتبادل فيه مئات الدول لملايين السلع، كما تتعرض فيه الأذواق و الإمكانيات إلى التبدل والتغير المستمرين واللذين يؤثران على مكانة الدول التجارية فالدولة التي تكون متميزة بتجارتها اليوم قد تفقد هذه الميزة في الغد لتحل محلها دولة أخرى وهكذا، وقد يمكن حل هذا الإشكال بافتراض ان العالم ينقسم إلى الدولة المعنية بالتحليل وبين بقية دول العالم، أما السلع فيمكن كذلك تقسيمها إلى السلغ التي تتميز بإنتاجها دولة التحليل من جهة و السلع التي يتميز بإنتاجها العالم من جهة ثانية، و أما حالة تبدل الاذواق أو الإمكانيات فانها ربما تؤدي إلى تبديل مواقع الدول المصدرة في تسلسلها في التجارة الدولية.

– افتراض انعدام نفقات النقل والتأمين وغيرها:

وهو أمر لا يمكن تصوره، بل إن هذه النفقات أحيانا تقترب من قيمة السلعة نفسها او ربما تتفوق عليها. ففي حالة كون النفقات عالية فقد تنتفى معها الميزة النسبية التي تمتلكها الدولة في إ نتاج السلعة، مما يؤدي الى

[7] خالد المرزوك، السياسات التجارية، محاضرات في الاقتصاد الدولي،جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية. ص 16-17.

تفوق البلدان الأخرى من الاستيراد منها بسبب ارتفاع تكاليف النقل وبالتالي توقف التجارة الخارجية بينمها، فإذا كانت الدولة المصدرة بعيدة عن أسواق استهلاك السلعة او كانت السلعة من النوع الذي يحتاج الى ظروف خاصة في النقل كالنفط الخام او السلع سريعة التلف او ما شبه ذلك، فإن تكاليف النقل قد تلغي الميزة النسبية للدولة المنتجة.

افترض الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية: أي إن الاقتصاد القومي في حالة توازن، إلا أن هذا الافتراض غير واقعي، إذ ان (كينز keyns) قد اثبت ان حالة التوازن يمكن ان تحدث دون حالة الاستخدام الكامل، أي من الممكن حدوث حالة توازن في الوقت الذي تكون فيه موارد اقتصادية معطلة، الأمر الذي سوف يدفع الدولة المنتجة إلى استخدام هذه الموارد المعطلة والتي غالبا ما تكون ذات كفاءة إنتاجية اقل و بالتالي انخفاض في مستوى الميزة النسبية التي كانت تمتلكها.

– افتراض ثبات نفقات الإنتاج للوحدة الواحدة بغض النظر عن حجم الإنتاج:

إلا إن الواقع يشير إلى أن المشاريع الانتاجية تخضع بعد حد معين من الإنتاج إلى قانون تزايد النفقات (أو قانون تناقص الغلة)، ويقصد بهذا الحد المعين هو عندما تتساوى الكلفة الحدية مع الأيراد الحدي، إذ عند زيادة الانتاج عن هذا الحد فإن التكلفة الحدية تبدأ بالارتفاع في حين يبدأ الإيراد الحدي بالانخفاض مما يخلق فجوة بينهما تمثل خسارة للمنتج تدفعه للحد من زيادة الانتاج.

افتراض ثبات نفقات الإنتاج للوحدة الواحدة بغض النظر عن حجم الإنتاج:

إلا إن الواقع يشير الى إن المشاريع الإنتاجية تخضع بعد حد معين من الإنتاج الى قانون تزايد النفقات (او قانون تناقص الغلة) ، ويقصد بهذا الحد المعين هو عندما تتساوى الكلفة الحدية مع الإيراد الحدي ، اذ عند زيادة الإنتاج عن هذا الحد فان التكلفة الحدية تبدأ بالارتفاع في حين يبدأ الإيراد الحدي بالانخفاض مما يخلق فجوة بينهما تمثل خسارة للمنتج تدفعه للحد من زيادة الإنتاج .

– افتراض حرية التجارة الخارجية وسيادة حالة المنافسة التامة بين الدول:

وهو أمر مخالف للواقع اذ إن معظم الدول تقوم بفرض قيود على حركة صادراتها واستيراداتها كل حسب ظروفها الاقتصادية والموردية وطاقات الإنتاج السلعي لديها ، أما افتراض سيادة حالة المنافسة التامة في الأسواق الدولية فهو مخالف للحقائق الدولية الآتية :